النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

270 مليون دولار لإنشاء خط أنابيب في «نفط الكويت»

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة نفط الكويت ستبدأ في تنفيذ خط انابيب للنفط مع الاعمال المرتبطة بها في المرافق النفطية الواقعة في منطقة جنوب وشرق الكويت، مشيرة الى ان الشركة التي ستنفذ المشروع الضخم هي شركة الهندسة الميكانيكية والمقاولات. وذكرت المصادر ان قيمة العقد تقدر بحوالي 270 مليون دولار، وياتي من ضمن جملة المشاريع التي طرحتها الشركة اخيرا لدعم الطاقة الانتاجية للكويت لتصل الى 4 ملايين برميل مع حلول عام 2020، موضحة ان الفترة المقبلة ستشهد قيام شركة نفط الكويت بطرح العديد من المناقصات التي ستجتذب المقاولين المحليين والدوليين لمشروعات مختلفة.

قضية «الداو» في 2013 أظهرت ضعف إعادة الهيكلة بـ«النفط»

سيسجل القطاع النفطي العام 2013 باعتباره عاما طوت فيه الصناعة النفطية الكويتية صفحة من الصراعات المريرة بين القياديين النفطيين، حيث شهد العام عددا من القرارات المصيرية لإعادة هيكلة القطاع وتعيين قيادات نفطية جديدة عقب الزلزال المدوي لدفع الكويت غرامة مشروع «كي ـ داو» التي كبدت المال العام 2,2 مليار دولار.

وعانى القطاع النفطي من صراعات داخلية على المناصب والنفوذ على حساب المصلحة العامة، وفتحت هذه الصراعات الباب أمام تدخل السياسيين، ما ألحق بالقطاع النفطي أضرارا أعاقت تنفيذ معظم المشاريع والبرامج التطويرية وألغت بعضها. ووقفت الصراعات عائقا أمام تنمية وتطوير القطاع، ولم يعد هناك حل للأزمة سوى إجراء تغيير شبه شامل في قيادات القطاع لطي صفحة الصراعات، وفتح صفحة جديدة بفريق عمل جديد، لم تلوثه المصالح السياسة.

ولعل الإطاحة بالرئيس التنفيذي والكثير من الأعضاء المنتدبين كان بمنزلة القرار الصعب أمام الحكومة لكي تضع اللبنة الأولى لبناء القطاع النفطي من جديد. فالرئيس التنفيذي الجديد والرؤساء التنفيذون للشركات جاءوا بمسؤولية جمة ليتولوا دفة القطاع في أحرج فتراته، وجاء التغيير الأخير ممثلا في إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة وتطعيمه بأعضاء يتمتعون بخبرات نفطية واسعة.

وبعد مرور نحو 7 أشهر على عاصفة الداو والتغييرات الجذرية التي حدثت في مؤسسة البترول والشركات التابعة يقف القطاع النفطي مع بداية العام 2014 وهو ضعيف نوعا ما بسبب ضعف بعض القياديين في مؤسسة البترول الكويتية ولاسيما ان هناك أشخاصا تم تسليمهم مناصب عليا وهم ليسوا مؤهلين لها مهنيا، إضافة إلى أن هناك أشخاصا ترأسوا قطاعات مهمة وحساسة ولا يملكون أي خبرة فيها وليست في مجال اختصاصهم.

ويبقى الأهم خلال المرحلة المقبلة هو التفكير جديا في إعادة هيكلة القطاع من جديد لان أمام الكويت خطة استراتيجية ملحة لرفع الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يوميا والبدء في تنفيذ مشروعي الوقود البيئي والمصفاة الجديدة التي طال انتظارهم بالإضافة إلى العديد من المشاريع الخارجية مثل مصفاة الصين. وفيما يلي رصد لأهم الأحداث التي شهدها العام 2013 في القطاع النفطي:

غرامة الداو.. تفقد القطاع توازنه

توصلت «صناعة الكيماويات» إلى تسوية بقيمة 2,2 مليار دولار مع شركة «داو كيميال» لإنهاء النزاع بينهما والمتعلق بمشاركة «كي. داو»، وذلك بعد أن استنفدت جميع إجراءات التحكيم، وذلك دون دفع الفوائد والتي تقدر بنحو 300 مليون دولار، وتعتبر غرامة الداو القشة التي قصمت ظهر القطاع وأفقدته توازنه خلال 2013، ومرفق «تغريدة» للشركة توضح استلام التعويض.

العدساني يتسلم قيادة «المؤسسة»

يعتبر يوم 16 مايو 2013 يوما فاصلا ومحوريا في القطاع النفطي بتغيير الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول فاروق الزنكي وتعيين نزار العدساني كرئيسا جديدا في ظل صعوبات جمة ومرحلة انتقالية في غاية الصعوبة، ومشهود للعدساني بالكفاءة والسمعة الطيبة وابتعاده عن الخصومات السياسية والعملية، وعقب ذلك تم تعيين الصف الأول للقيادات النفطية في الشركات بعد تغيير شامل للقيادات السابقة.

دوران عجلة الوقود والمصفاة

عقب الحصول على الموافقات الرسمية، قامت شركة البترول الوطنية بطرح مشروع الوقود البيئي الذي طال انتظاره لسنوات في 28 أبريل 2013 وحددت 24 ديسمبر الجاري كأخر موعد لتقديم العطاءات المالية من التحالفات العالمية التي قامت بتأهيلها للمشروع الضخم، وفي موازاة ذلك قامت الشركة بطرح مناقصة تمهيد ارض المصفاة الجديدة على أن يتم طرح المناقصات الرئيسية في نهاية نوفمبر المقبل.

مجمع بتروكيماويات داخل المصفاة

أعلنت شركة صناعة الكيماويات البترولية انها تدرس إنشاء مجمع للبتروكيماويات ملحق بالمصفاة الجديدة وذلك في خطوة من شأنها توفير مليار دولار على الأقل، وتدرس الشركة ذلك الأمر بالتعاون مع مستشار المصفاة ويتوقع أن تنتهي الدراسات قبل نهاية العام الحالي، فيما يسود تخوف من تأخر الدراسات على توقيت طرح المناقصات الرئيسية للمصفاة.

«تويتر» يغرد بالنفط

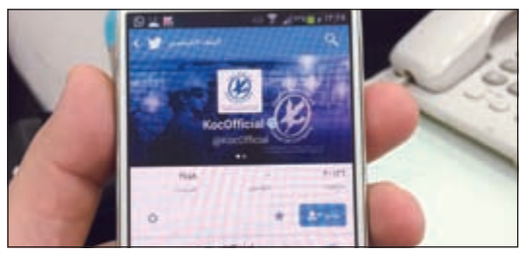

لطالما كان القطاع النفطي لسنوات مضت منغلقا ويتعامل مع وسائل الإعلام بحذر ولكن في ظل طوفان التكنولوجيا واكبت المؤسسة وشركاتها التابعة التكنولوجيا من خلال إنشاء صفحات على فيسبوك وتويتر لعرض آخر المستجدات والأخبار، فأصبحت عصفورة تويتر النفطية وسيلة للتعبير عن الآراء وتوجيه حتى الانتقادات للمسؤولين وأعطت لكافة المهتمين والموظفين منبرا للتعبير عن آرائهم.

تدشين مصفاة ڤيتنام.. والصين غائبة

جاء تدشين مصفاة ڤيتنام ومصنع التكرير بداية منعطف جديد مزدهر في تاريخ الصناعة النفطية الكويتية حيث يعتبر واحدا من أضخم المشاريع الاستثمارية العالمية المشتركة البالغ كلفته المالية 9 مليارات دولار ويتوقع الانتهاء منه في عام 2017، ومن المثير للجدل هو تأخر مشروع مصفاة الصين وتعثر المفاوضات فيه من جديد نظرا لتشدد الجانب الصيني.

إيران والعراق يشعلان المنافسة

اشعل الاتفاق النووي الإيراني نار المنافسة بين الدول المنتجة للنفط بشكل أدى إلى التصارع على الحصص، لمنح تسهيلات وتفضيلات للدول المستهلكة، وبالذات في أسواق شرق آسيا، وأظهر اجتماع «أوبيك» شرخا كبيرا في المنظمة بسبب تهديدات العراق وإيران بزيادة إنتاجهما النفطي، والأخطر هو أن الكويت بدأت تخسر عقودا كبيرة للنفط في الصين والهند واليابان، فينبغي تقديم تسهيلات والمضي قدما في إنشاء مصاف بالخارج.

الشمالي لـ«النفط».. ومايسترو إعادة الهيكلة يغادر

قد يكون القرار الأصعب الذي اتخذ خلال العام 2013 هو استقالة وزير النفط هاني حسين على خلفية موجة انتقادات نيابية صوبها العديد من النواب إلى الوزير بدأت بالأسئلة النيابية ثم تطور الأمر إلى سقف الاستجوابات، ليترك القطاع بعد إرسائه دعائم إعادة الهيكلة الجذرية التي ينعم بها القطاع حاليا، وعقب الاستقالة تولى الوزير مصطفى الشمالي الحقيبة الوزارية المثقلة بالأعباء.

مشاريع «نفط الكويت» تتدفق

قامت شركة نفط الكويت بطرح اكبر المشاريع النفطية لديها وهي مشروع النفط الثقيل البالغ قيمته 1,2 مليار دينار ومشروع إنشاء 3 مراكز تجميع جديدة للنفط الخام في شمال الكويت وقامت الشركة بتوقيع 4 عقود استشارية بقيمة 400 مليون دينار مع شركات فوستر ويلر وتكنيب واميك وفلور، وقامت الشركة بتنفيذ المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد لمنطقة شمال الكويت.

جيل الشباب يقود القطاع

مر القطاع النفطي بمتغيرات قوية وسريعة، في تغيير القيادات النفطية بشكل كبير وتولي قيادات الصف الثاني دفة القيادة للقطاع، وهم يتمتعون بكفاءة مهنية عالية مشهود لهم بها، كما انهم يعملون بعيدا عن التدخلات السياسية، وتم فصل منصب الرئيس التنفيذي عن منصب رئيس مجلس الإدارة لكي يتوافق القطاع النفطي مع قانون الشركات الجديد.

تصفية «اوسكو» خطوة صحيحة

لعل القرار الذي اتخذه مجلس إدارة مؤسسة البترول في تصفية شركة خدمات القطاع النفطي «اوسكو» وتسكين العاملين في الشركات النفطية التابعة، من أفضل القرارات التي اتخذتها المؤسسة لجعل الهيكل التنظيمي اكثر رشاقة وتخفيف المصروفات العامة للشركات التابعة، ونجحت اللجنة المكلفة بإجراءات التصفية في نقل كافة الموظفين والأصول للشركات في عمل دؤوب استمر لعدة اشهر.

300 ألف برميل إنتاج الحقل.. وإنتاج الغاز 80 ألف قدم مكعبة

الكويت مستمرة في تطوير «الخفجي».. وخلاف إستراتيجي بحقل الدرة فقط

نفت مصادر رفيعة المستوى في وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية لـ «الأنباء» الأخبار التي نشرت حول انسحاب الكويت من تطوير حقل الخفجي النفطي المشترك مع المملكة العربية السعودية، مؤكدة على أن الحقل ينتج 300 ألف برميل يوميا نصيب الكويت منها 150 ألف برميل.

وقالت المصادر إن هناك اتفاقية تشغيل للحقل بين الجانب الكويتي والسعودي وقعت في عام 2009، ولا يوجد بها أن أحد الأطراف يمكنه التحرك أحاديا لتطوير الحقل بمفرده، حيث نصت الاتفاقية على تطوير الحقل والإنتاج المشترك من خلال العمليات المشتركة، مؤكدة على أن مشروع تطوير حقل الخفجي أسند لشركتين مصريتين هما بتروجيت وانبي بقيمة 700 مليون دولار لتطوير الحقل في البحر فيما فازت شركة اتحاد المقاولين بتطوير مرافق البر وبقيمة 500 مليون دولار.

وشددت على أن الجانب السعودي والكويتي عملا خلال السنوات الماضية على تطوير الحقل والمحافظة على إنتاجه، كما انه لا يوجد أي خلاف حول تطوير الحقل وليس من البديهي أن تعطل الكويت مشروعا حيويا مثل تطوير الخفجي وهي في حاجة ماسة إلى زيادة إنتاج النفط والغاز بناء على إستراتيجية 2030.

وأشارت إلى أن الحقل ينتج 300 ألف برميل يوميا نصيب الكويت 150 ألف برميل يوميا، ويتم أنتاج 80 ألف قدم مكعبة غاز يوميا ولكن يتم حرقها بعد استخدام جزء منها في العمليات المشتركة، وتم الاتفاق على أن كل دولة تستخدم الغاز بمفردها فقررت الكويت إنشاء خط غاز تنفذه شركة نفط الخليج يربط بين الخفجي والأحمدي وتنفذه شركة تكنيب لخدمات النفط والأعمال الهندسية بقيمة ستتجاوز الـ51 مليون دينار. وذكرت ان الجانبين لديهم مشاريع مشتركة في مكامن الرطاوي والحوت بالإضافة إلى مشاريع مشتركة عديدة تم الموافقة عليها في الخطة الخمسية مثل تطوير مرافق الإنتاج والتصدير التي يحكمها عدة عوامل.

وبينت أن حقيقة الخلاف بين الجانبين السعودي والكويتي في تطوير حقل الدرة المشترك وهو اختلاف استراتيجي، حيث ان الكويت تريد إنشاء مرافق الفصل في البحر والسعودية تنظر إلى ضرورة إنشاء المرافق في البر وذلك لتخفيض كلفة الإنشاء، موضحة أن الكويت تفضل إنشاء المرافق في البحر نظرا لقرب المسافة، كما انه من غير المنطقي أن يتم إرسال الغاز إلى الخفجي ثم ينقل إلى الكويت فالأقرب البحر بالنسبة للكويت.

وشددت على انه كان هناك اتفاقا مبدئيا مع السعوديين لإنشاء المرافق في البحر ولكن السعودية عدلت من قرارها، ومع ذلك يقوم الجانبان بدراسة هذا الأمر من جديد من خلال لجنة مشتركة لتذليل كافة العقبات التي تقف أمام التطوير، نافية وجود أي تحرك سياسي من الكويت لوقف تطوير الحقل.

وأضافت: «لو الاتفاقية المشتركة للتطوير تعطي الكويت الحق في المضي بمفردها في تطوير الحقول لكان من الأجدى الاستمرار في تطوير حقل الدرة بمفردها».

تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء»

الوزير الشمالي: استبدال البنزين بالغاز في بعض المركبات للتقليل من الانبعاثات

الدوحة ـ كونا: تأكيدا لما انفردت «الأنباء» بنشره الأحد الماضي حول احتمال استبدال البنزين العادي بالغاز لبعض المركبات في الكويت، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي أن الكويت تسعى إلى استخدام الوقود النظيف عن طريق تعديلات على المصافي الموجودة سواء كانت للسيارات او لمحطات الوقود للتقليل من الانبعاثات الكربونية التي تؤثر على صحة الإنسان والبيئة.

وقال الوزير الشمالي في تصريح لـ (كونا) على هامش مشاركته في الاجتماع الـ 91 لمجلس وزراء منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ان هذه الاستكشافات ستعلن في الموعد المناسب مضيفا ان الكويت تستهدف بلوغ الانتاج اليومي من النفط أربعة ملايين برميل عام 2020، وجود استكشافات واعدة للكويت ستزيد من انتاجها اليومي وحجم احتياطياتها في مجالي النفط والغاز وفقا لاستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية 2030.

وذكر ان القطاع النفطي يعمل بعزيمة وإصرار على تغطية احتياجات الكويت من الغاز محليا أو عن طريق استثماراتها في جهات مختلفة باعتبار الغاز وقودا نظيفا يمكن استغلاله في أمور مختلفة سواء في محطات الكهرباء او في عدد من الاحتياجات الاخرى.

وعن الاسعار الحالية للنفط والمستهدفة له أوضح ان الكويت تسعى لان تكون هذه الاسعار عادلة ومناسبة للجميع أي للمنتجين والمستوردين مبينا ان الكويت ترى ان سعر البرميل الذي يتفاوت بين 100 و110 دولارات يعتبر سعرا عادلا ومناسبا.

قراءة اقتصادية

h.mahtat@yahoo.com @hmahtat
حمد التركيت

مشروع الأمن الغذائي.. وفرص الاستثمار للشباب

في لقاء خاص مع مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة في «الأنباء» أشار السيد جاسم البدر إلى مشروع الأمن الغذائي وأفصح عن الشروط التي تؤهل الشركات والأفراد للحصول على تلك الخيارات والتي تعتبر شروطا تعجيزية شيئا ما إذا قورنت بمشاريع زراعية وإنمائية مماثلة لها سواء في الكويت أو في البلدان المجاورة.

ولعل الهيئة تريد تحقيق هدف التنمية الزراعية والحيوانية بضوابط أكثر حزما من غيرها.

وما يهمنا في الأمر أن الشباب العاطل عن العمل والذي يتطلع الى توفير دخل ومصدر رزق له لن يستطيع التقدم للحصول على تلك المزارع نظرا للشروط الصعبة وبذلك سيكون المشروع مقصورا على فئة معينة تستطيع التعامل مع المشروع والتخارج منه خلال مدة 5 سنوات وبيع المشروع للغير بقيمة أفضل مما لا يحقق الهدف المرجو منه على المدى البعيد.

وباعتقادي أن الهيئة لو بادرت بإعطاء فرصة للشباب الكويتي للدخول في هذا المجال الزراعي والحيواني التنموي تحت مظلة المشروعات الصغيرة بحيث تقوم الهيئة بإعداد البنية التحتية لتلك المزارع من تسوية للأرض واستخراج المياه من الآبار وبناء حظائر للأغنام وإعداد الأراضي الزراعية للزراعة الحقلية سواء للأعلاف أو الزراعة العضوية ORGANIC، وتقوم بعد ذلك بتأجير تلك المزارع على الشباب بسعر رمزي سنوي بحيث يستطيع معه الشاب التركيز على المشروع وتنميته مع إمكانية اشتراط الهيئة عدم تمليك الأرض التي يعمل بها الشاب إلا بعد مضي 15 عاما على الأقل في المشروع وإثبات قدرته على الاستمرار في تطويره بما ينفع الوطن ولتحسين دخله الاقتصادي.

الكل على يقين ومعرفة بأن كثيرا من الشباب الكويتي يمارس هوايته في تربية الماشية أو الطيور وبمستوى اقتصادي مربح وفعال إلا أن معظمهم مشرد في الصحارى حيث الظروف المناخية القاسية صيفا والمتقلبة شتاء نظرا لافتقاره إلى موقع يتناسب مع استثماره الحيواني التنموي. وبالاطلاع عن قرب على بعض هؤلاء الشباب تبين أن العائد المادي من تلك المشاريع المتناثرة على الرغم من تلك الظروف الصعبة وعدم توافر المأوى المناسب، يتجاوز الـ 30٪ كعائد على رأسمال المستثمر وهذا بحد ذاته يؤكد للإخوة في الهيئة العامة للزراعة أنها في تهيئة الأراضي والبنى التحتية لهؤلاء الشباب فإنها تلعب دور «الحاضن» لهؤلاء الشباب لتشجيعهم وتحقيق الأمن الغذائي والحيواني على المدى البعيد. إن كثيرا من الشباب الكويتي خاض تلك التجربة بل أبدع فيها واستطاع أن يحسن في نوعية الماشية والإبل وتعدى ذلك إلى الدواجن والطيور وتحقيق مداخيل مادية مجزية قد لا يصدقها البعض نتيجة الاهتمام بالتربية الحيوانية السليمة.

كل ما نتمنى من الهيئة أو غيرها من الهيئات في الوطن، أن يتم ربط خططهم الإنمائية بإيجاد فرص عمل للشباب الكويتي وتوفير المناخ الذي يتناسب مع قدراتهم مع إمكانية وضع شروط تضمن للطرفين تحقيق الهدف المرجو لخدمة الوطن وأبنائه بدلا من أن يكونوا مشردين في الصحارى دون رعاية فيما عدا الصحة الوقائية التي تعتبر مفخرة وطنية تقوم بها الهيئة لمعالجة شتى أنواع الأوبئة بتوفير البيطرة الحيوانية بكل أنواعها. كلنا أمل ان تأخذ الهيئة ذلك التصور في اعتبارها وتحقيق رغبة الكثير من الشباب المتخصص في هذا المجال.